الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان المعدلة
(المراجعة الدورية الأولى لعام 2024)

المحتويات

أولا - الديباجة

ثانيا - الرؤية العامة للاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان

ثالثا - الفترة الزمنية لتنفيذ الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان

رابعا - أهداف الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان

- الهدف الأول: تعزيز التنسيق والتعاون على المستويات العربية والإقليمية والدولية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان
- الهدف الثاني: تعزيز قدرات الدول العربية في إعمال كافة حقوق الإنسان، وتقديم الدعم الفني لها في تنفيذ التزاماتها
- الهدف الثالث: تشجيع الدول العربية للتصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان العربية والدولية
- الهدف الرابع: نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الدول العربية
- الهدف الخامس: متابعة التدابير والجهود المبذولة من الدول العربية في مجال حقوق الإنسان

خامسا - الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية

الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان

وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

بقراره رقم 766 د.ع (30) بتاريخ 2019/3/31

(تمت مراجعة الاستراتيجية واعتماد النسخة المحدثة بقرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم 877 بتاريخ 2024/5/16)

أولا - الديباجة

إن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية؛

انطلاقا من التكريم الإلهي للإنسان؛

وإعلاء لقيم المواطنة والحوار وسيادة القانون؛

واستلهاما لمقاصد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللقيم العربية الرفيعة الراسخة التي تحترم وتعزز وتحمي كافة حقوق الإنسان وحرياته؛

وإدراكا للخصوصية التي يتميز بها الوطن العربي؛

واستنادا إلى المسؤولية الوطنية والإقليمية والدولية في حماية كرامة الإنسان وحقوقه؛

وسعيا نحو النهوض والتقدم بالإنسان العربي والارتقاء به إلى المكانة اللائقة بتاريخه العريق؛

وحرصا على مواءمة المنظومة القانونية العربية مع المعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد الدول العربية طرفا فيها؛

وعملا على تحقيق مقاصد حقوق الإنسان ولا سيما تلك الواردة في الإطار الاسترشادي العربي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبروح من الشراكة والتضامن الإقليمي والدولي؛

واستنادا على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والتي تعد الدول العربية طرفا فيها؛

ووعيا بالتحديات التي تعترض طريق السلام والاستقرار الدوليين، وتعرقل تحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان، وتعيق تقدم المنطقة العربية وحماية مواطنيها وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

ووعيا بالدور الهام المنوط بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبمنظمات المجتمع المدني العربية العاملة في مجال حقوق الإنسان، ضمن الأطر القانونية الوطنية والعربية؛

وتأكيدا على أهمية تعزيز وتطوير واتساق الآليات والمبادرات ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان القائمة تحت مظلة جامعة الدول العربية؛

وبهدف تعزيز التنسيق والتعاون العربي في مجال حقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظماتهما المتخصصة؛
وبغية تعزيز التعاون لكل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة مع الآليات الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان التي تعد تلك الدولة طرفا فيها، وبناء على طلب تلك الدولة؛

واستنادا إلى مقاصد ميثاق جامعة الدول العربية (1945) والميثاق العربي لحقوق الإنسان (2004) وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام (1990)، وكافة الصكوك والخطط العربية ذات الصلة بحقوق الإنسان؛
وتنفيذا لقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (7901) الصادر عن الدورة العادية (143) بتاريخ 9 آذار/مارس 2015، وقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (7969) الصادر عن الدورة العادية (144) بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 2015 باعتماد توصية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان (آلية مجلس الجامعة في مجال حقوق الإنسان) بشأن وضع مشروع استراتيجية عربية لحقوق الإنسان؛

تم الاتفاق على وضع هذه الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان، ويصطلح عليها فيما يلي بالاستراتيجية، على شكل مبادئ عامة، تعززها خطط تنفيذية مرحلية، وعلى أساس من الواقعية والتشاركية والتكاملية والشفافية والمرونة والتشاور بين المعنيين بقضايا حقوق الإنسان على المستويين الوطني والإقليمي في الوطن العربي.

ثانيا - الرؤية العامة للاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان

تسعى الاستراتيجية إلى إعمال وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية وحمايتها، وتنمية وعي الأطراف ذات المصلحة بمسؤولياتها المشتركة في تحقيق هذه الرؤية، مع العمل على تعزيز مشاركة المرأة العربية والشباب العربي في إعداد البرامج وخطط العمل والأنشطة عند تنفيذ أهداف الاستراتيجية؛

وتتوجه أهداف الاستراتيجية في المقام الأول إلى الهيئات والمؤسسات الحكومية الرسمية في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، مع إشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة، والمنظمات غير الحكومية العربية العاملة في مجال حقوق الإنسان، بما لا يتعارض مع الأطر القانونية الوطنية والعربية المعمول بها؛

ويرتكز إعمال الرؤية العامة للاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان على أربع مبادئ:

- الواقعية: إن الأهداف المرسومة للاستراتيجية مستقاة من واقع التحديات والفرص القائمة، وهي أهداف واضحة لا لبس فيها، وممكنة التحقيق، وقابلة للقياس والتقييم؛
- المرونة: إن الاستراتيجية قابلة لاستيعاب المتغيرات التي تطرأ وذلك من خلال الخطط التنفيذية المرحلية والتي تمكن من تعديل المتطلبات الاستراتيجية بما يناسب هذه المتغيرات؛
- التكاملية: إن الاستراتيجية تحرص على إعمال الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حد سواء؛
- المواءمة: إن الأهداف الواردة في الاستراتيجية لا تخرج عن روح وأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان أو تتعارض معها، بل تتوائم وتتكامل معها؛

هذا، وتسند الرؤية العامة للاستراتيجية على مستويين:

- المستوى الأول: الأهداف العامة التي تلخّص التوجهات التي تساهم في تحقيق الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وفي إطار تكاملي؛
- المستوى الثاني: مجموعة الأهداف الفرعية التي تساهم في تحقيق كل هدف عام على حدة؛

ثالثا - الفترة الزمنية

إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان هي عملية مستمرة، ولذلك يراد للاستراتيجية أن تكون على شكل خارطة طريق تتمثل في أهداف عامة، يعزز تنفيذها سن خطة تنفيذية؛

هذا، ويتم متابعة التقدم المحرز بصفة دورية في إطار اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، ومراجعة الاستراتيجية كل 5 سنوات، بما يشمل حصر الأنشطة التنفيذية وأثرها لتحقيق الأهداف المنشودة، مع الحرص على إطلاع لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان بالبرلمان العربي، وذلك في إطار صلاحيات وولاية كل لجنة.

رابعا - أهداف الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان

الهدف الأول
تعزيز التنسيق والتعاون على المستويات الإقليمية والدولية
من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان

تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز الحوار والتعاون وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات ضمن الإطار الداخلي لمنظومة العمل العربي المشترك، وفي الإطارين الدولي والإقليمي؛

1- في إطار منظومة جامعة الدول العربية

أهمية العمل على تحقيق وتعزيز ما يلي:

أ- التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بين إدارات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فيما بينها، ومع الأجهزة والآليات العربية المعنية بمجال حقوق الإنسان في إطار صلاحياتها وولاياتها؛

ب- إنشاء قاعدة بيانات تشمل كافة المواثيق والاتفاقيات وخطط العمل التي تم إقرارها تحت مظلة جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى القوانين الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية؛

تنظيم مؤتمرات ولقاءات دورية على المستويين الوطني والإقليمي، تتعلق بالاتفاقيات العربية والخطط والاستراتيجيات والإعلانات والقوانين الاسترشادية والنموذجية بشأن حقوق الإنسان؛

د- التعاون مع البرلمان العربي في مجال التشريع والرقابة، وخاصة فيما يتصل بقضايا حقوق الإنسان ذات الأولوية في المنطقة العربية؛

هـ- التعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

و- التعاون مع منظمات المجتمع المدني العربية العاملة في مجال حقوق الإنسان المعتمدة وطنيا أو لدى جامعة الدول العربية لتنفيذ التزاماتها، بما لا يتعارض مع الأطر القانونية الوطنية والعربية المعمول بها؛

2- بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإقليمية

أهمية العمل على تحقيق وتعزيز ما يلي:

أ- عقد اللقاءات والاجتماعات الدورية بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة بإدارة حقوق الإنسان (الأمانة الفنية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان) ولجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بهدف مواصلة الجهود المشتركة لتعزيز آليات احترام حقوق الإنسان؛

ب- تعزيز الحوار والتعاون مع الآليات المتخصصة في حقوق الإنسان في إطار رؤية تعزز التعاون الدولي والإقليمي، مع مراعاة الخصوصيات التي تتميز بها الدول العربية؛

ج- استمرار تنسيق الموقف العربي في مجال حقوق الإنسان، والعمل على إبراز هذه المواقف في بيانات المجموعة العربية داخل الأمم المتحدة والمجموعات السياسية والجغرافية الأخرى؛

د- تنظيم فعاليات وطنية وإقليمية ودولية على هامش المؤتمرات الدولية في مجال حقوق الإنسان والمنعقدة تحت مظلة الأمم المتحدة لإبراز جهود الدول العربية وجامعة الدول العربية في إطار المجتمع الدولي؛

هـ- إعداد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة حقوق الإنسان، بعثة الجامعة في جنيف) لملخص مناقشات تقارير المراجعة الدورية الشاملة، وتعميمه على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية للاستفادة من الممارسات الفضلى في هذا المجال؛

و- التأكد من توفير الأمانة العامة للأمم المتحدة ترجمة باللغة العربية للوثائق الصادرة في مجال حقوق الإنسان ضمن الآجال المعتمدة، بنسختيها الورقية والإلكترونية وعلى المواقع الرسمية للأمم المتحدة، باعتبارها إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛

الهدف الثاني

تعزيز قدرات الدول العربية في إعمال كافة حقوق الإنسان وتقديم الدعم الفني لها في تنفيذ التزاماتها

يعتمد النهوض بحقوق الإنسان في الدول العربية على الموارد البشرية القادرة على القيام بما يلزم، الأمر الذي يتطلب بناء القدرات المعرفية والتقنية والتنظيمية في مجال حقوق الإنسان؛

وتسعى الاستراتيجية على المدى البعيد إلى بناء هذه القدرات لدى الأجهزة الحكومية المعنية في الدول العربية كافة وجامعة الدول العربية والهيئات التشريعية والتنفيذية والمؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان؛

ومن أجل تحقيق ذلك، يتوجب العمل على ما يلي:

أولا- تعزيز قدرات الدول العربية في إعمال كافة حقوق الإنسان من خلال ما يلي:

أ- الاستمرار ببناء قدرات المعنيين بحقوق الإنسان في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وكافة الهيئات المنبثقة عنها لتمكينهم من تقديم المساعدة للدول الأعضاء، بناءا على طلبها، لتنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية وعقد ورش عمل وتقديم المساعدة في مجال حقوق الانسان للدول العربية؛

ب- تعزيز القدرات المعرفية المرتبطة بآخر التطورات في مجال حقوق الانسان لموظفي إدارة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، كأمانة فنية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، ولأعضاء لجنة الميثاق العربي لحقوق الانسان، ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان بالبرلمان العربي؛

ج- إدماج مبادئ حقوق الإنسان في عمل كافة الإدارات والهيئات المتخصصة في جامعة الدول العربية؛

د- بناء قدرات العاملين في الوزارات والمؤسسات الوطنية الرسمية وأجهزة إنفاذ القانون في الدول العربية المعنية بمجال حقوق الإنسان؛

هـ- تقديم الدعم والمشورة وبناء القدرات في مواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية التي تكون الدول العربية أطرافاً فيها وإعداد التقارير الإقليمية والدولية المطلوبة؛

و- دعم قدرات المعنيين والمختصين في الهيئات التشريعية وسلطات العدالة في الدول العربية في مجال حقوق الإنسان، بناء على طلبها؛

ز- الاستمرار في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني العربية، في إطار النظم والقوانين الوطنية والعربية المعمول بها، وفي سياق العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني 2016-2026 الذي أطلقته جامعة الدول العربية يوم 22 فبراير/شباط 2016 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

ثانيا: تقديم الدعم الفني للدول العربية في تنفيذ التزاماتها سيما من خلال:

أ- المساعدة عند الطلب في تنفيذ التوصيات المقبولة من الدول الأطراف والصادرة عن لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان والآليات واللجان التعاهدية الأممية؛

ب- استعانة الدول الأعضاء، عند الحاجة والطلب، بالخبراء المختصين في الأجهزة واللجان والآليات التابعة للأمم المتحدة، ومن خلال الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛

ج- دعوة أصحاب الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الانسان وأعضاء اللجان التعاهدية بالأمم المتحدة - عند الحاجة - لتقديم إحاطة في دورات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية واللائحة الداخلية للجنة.

الهدف الثالث

تشجيع الدول العربية للتصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان العربية والدولية

تهدف الاستراتيجية إلى تشجيع الدول العربية للتصديق على الاتفاقيات العربية والدولية المعنية بمجال حقوق الإنسان، وبروتوكولاتها الملحقة، والمساعدة على تذليل العقبات التي تعترض التصديق أو الانضمام إليها، مع مراعاة مبدأ السيادة الوطنية؛

ومن أجل تحقيق ذلك، العمل على ما يلي:

أ- تعزيز التعاون والتنسيق بين الآليات العربية لحقوق الإنسان من خلال تنظيم أنشطة مشتركة تحث الدول العربية على التصديق على الصكوك الدولية والعربية لحقوق الإنسان، على أن تشمل تلك الآليات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان ولجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان والبرلمان العربي؛

ب- التأكيد على دور البرلمان العربي في حث الدول العربية على الانضمام إلى الميثاق العربي حقوق الإنسان؛

ج- عقد حلقات نقاش حول تصديق الدول العربية على اتفاقيات حقوق الإنسان العربية والدولية والبروتوكولات الملحقة بها؛

د- التعاون بين إدارة حقوق الإنسان (الأمانة الفنية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان) ولجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان بالبرلمان العربي في تنظيم زيارات ولقاءات لدى الدول العربية التي ترغب في ذلك، في إطار متابعة تصديقات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان؛

هـ- إشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كافة الأنشطة المنظمة على المستوى الوطني بهدف التشجيع على المصادقة على الصكوك العربية والدولية في مجال حقوق الإنسان؛

و- عقد ندوات وورش عمل للتعريف بالنظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

الهدف الرابع

نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الدول العربية

الدول العربية على قناعة بأهمية هذا الهدف، حيث تبنت استراتيجيات وخطط عمل وطنية وإقليمية للتربية على حقوق الإنسان ونشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المستويات التعليمية والتربوية والمجتمعية؛

هذا، وتهدف الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان في المقام الأول إلى تعزيز حقوق الإنسان وخاصة ما يتعلق بمفاهيم المساواة وعدم التمييز؛

ومن أجل تحقيق ذلك، العمل على ما يلي:

أ- مواكبة تنفيذ الخطة العربية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

ب- تشجيع البحث العلمي والدراسات والمؤلفات والمراجعات للتجارب الناجحة في مجال حقوق الإنسان وطنياً وإقليمياً ودولياً؛

ج- تنسيق الجهود الوطنية والإقليمية، والعمل المستمر على رفع مستوى الوعي العام بحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

د- عقد دورات تثقيفية وتوعوية وطنية ودون إقليمية وإقليمية للتعريف بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، والآليات العربية والدولية ذات الصلة؛

هـ- عقد دورات للتعريف بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان واللجان المعنية بها؛

و- تشجيع الاستخدام الأمثل لوسائل التواصل الاجتماعي في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان؛

ز- إنتاج برامج إعلامية متخصصة في مجال حقوق الإنسان؛

ح- تنظيم فعاليات عربية لحقوق الإنسان في المناسبات الوطنية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، لاسيما في اليوم العربي لحقوق الانسان.

الهدف الخامس

متابعة التدابير والجهود المبذولة من الدول العربية في مجال حقوق الإنسان

تتم متابعة برامج ونشاطات النهوض بحقوق الإنسان من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية "وفقا لولايتها" تنفيذاً للاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان، وذلك من خلال:

أ- اقتراح خطة تنفيذية للاستراتيجية بالتنسيق مع أجهزة العمل العربي المشترك المعنية بأهداف الاستراتيجية، ووفقا لولاية كل منها، تتضمن نشاطات مقترحة في إطار كل هدف من أهداف الاستراتيجية والجهات المعنية بتنفيذه، وآليات قياس الأداء والأثر والإطار الزمني للتنفيذ؛

ب- وضع قاعدة بيانات أولية مناسبة لهذه الخطة التنفيذية، والاستعانة بقواعد البيانات المتاحة لدى الجهات المختصة؛

ج- متابعة التقدم المحرز لتنفيذ الخطة المشار لها في البند (أ) وتقديم تقرير سنوي بهذا الخصوص من الأمانة العامة يعرض على اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان.

خامسا - الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية

- تتحمل كل دولة على حدة تمويل تنفيذ الأنشطة الوطنية وفقا لبرامجها وخطط عملها الوطنية؛

- تُنفذ الاستراتيجية وبرامجها على الصعيد الإقليمي من خلال حصة مساهمة الدول في الموازنة العامة لجامعة الدول العربية، ووفق الإمكانات المتاحة، بالتنسيق والتعاون بين إدارة حقوق الانسان والإدارات الأخرى المعنية في الأمانة العامة؛
- الاستفادة من تمويل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفقا للوائح والأنظمة المعتمدة في جامعة الدول العربية.